

## إلياس الفخفاخ.. مقامرة مفخخة بألغام الترضيات

حكومة الرئيس بجرعة سياسية تفتح باب الرهان على الكفاءات الحزبية



طريق مقبلة للحكم

هائلة على رأسها المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وأيضا دول الاتحاد الأوروبي خاصة في ما يتعلق بما يدفع إليه سعيد من أجل إجراء مراجعة لبعض الاتفاقيات ومنها اتفاقية التبادل التجاري الحر مع الاتحاد الأوروبي "الايكا" ولذلك استقر القرار على الفخفاخ الذي لا فقط يحمل جنسية فرنسية بل له علاقات طيبة وثيقة مع شركاء تونس على ضفة البحر الأبيض المتوسط.

لكن يبقى الحكم النهائي على خيار سعيد وإن كان حكيمًا وفق بعض المحللين، موقفاً إلى أن تكشف تركيبة الحكومة الجديدة خاصة في ظل دفع بعض الأحزاب إلى تحويل وجهة المشاورات مجدداً نحو المحاصصة المستحيلة.

في كل هذا لا يمكن أخذ مسالة تشكيل الحكومة الجديدة ببساطة دون الرجوع قليلاً إلى السوراء بالتمتع في كل الشعارات التي كان يرددتها الفخفاخ الذي كان بدوره مرشحاً للرئاسة في أواخر 2019 وقدم للناخبين العديد من الوعود في مختلف المجالات، فهل سيرضي بالنهاية رئيس الحكومة المكلف تصورات أم توجهات من كلفه أم رغبة من سيصوت له في البرلمان؟ إن حزب التكتل الديمقراطي الذي ينتمي إليه الفخفاخ، كان حزباً معارضاً في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، ثم دخل منظومة الحكم من بوابة حكومة الترويكا مع الإسلاميين، كما أنه حزب يقدم نفسه على أنه ليبرالي حداثي متمسك في الوقت نفسه بالبعد الاجتماعي، إلا أن إلياس الفخفاخ يعرف في الدوائر الضيقة لحزبه بأنه الأخرى ميلاً للبرالية ولنظرية السوق الحرة.

هذا المعطى الأخير، لم يخفه الرجل خلال حملته الانتخابية الرئاسية، حيث تحدث عن وجوب تنمية علاقات تونس بشركائها الدوليين خاصة صندوق النقد الدولي وهو ما قد يدخله في حرب معلنة مع الاتحاد العام التونسي للشغل الذي ولئن أبدى موافقته المتحفظة على الفخفاخ، فإنه لن يبقى مكتوف الأيدي حاضراً ومستقبلاً ولن يكف عن مهاجمة أي حكومة يعتبرها مرتهنة إلى ما يسميه صناديق ما وراء البحار.

إن مهلة شهر يمنحها الدستور للفخفاخ انطلقت من الثلاثاء لتشكيل حكومته وإن بدت في طريقها إلى المرور في البرلمان ستكشف حتى قبل البدء في مغامرة الحكم، أولاً شخصية رئيس الحكومة المكلف وثانياً قدرته على إدارة المفاوضات، فهل سيلعب على ورقة إضافة الأحزاب ككابوس الانتخابات المبكرة أم أنه سيتوخى سياسة ناعمة ترضي الجميع أم سيكون سجيناً لمحاصصات الأحزاب وترضيات قصر قرطاج.

حكومة تصريف الأعمال يوسف الشاهد الذي كان أول من اقترح الفخفاخ لهذا المنصب ومن ثم تبعه حزب التيار، فإنه يوجد إجماع مواز يقول إن قيس سعيد بدأ بدوره في مرة من المرات القلائل بغوص في ممارسة الفعل السياسي ويتقن قراءة الحسابات لا داخلياً فحسب بل أيضاً خارجياً.

علاوة، على زهاب الرئيس سعيد لإرضاء قواعده، فإنه أراد أيضاً من خلال طرح اسم الفخفاخ الانعطاف قليلاً بالانقلاب على بعض مواقفه التي بدت متصلة مع بعض القوى الخارجية وخاصة الاتحاد الأوروبي والشركاء الاقتصادي والتجاري الأول لتونس.

وبني تصور قصر قرطاج على أن تونس ستصطدم مستقبلاً بتحديات

على التصويت لفائدة تمرير الحكومة توجساً من كابوس الانتخابات المبكرة وخسارة مغربيات مجلس نواب الشعب.

## تحديات

وسط كل هذه المؤشرات الإيجابية تبقى العديد من الاعتبارات الأخرى مهمة خاصة في ما يتعلق بكيفية المشاورات، فهل ستكون أولوية الفخفاخ هي نيل ثقة البرلمان مهما كان الثمن حتى وإن كان ذلك بالخضوع لإملاءات الأحزاب؟ أم أنها ستكون قائمة على ما يريده الرئيس؟ أم ستضع على رأس الاهتمامات وجوب نيل ثقة الشركاء الاجتماعيين في الداخل والشركاء الاقتصاديين في الخارج؟ رغم أن تسمية الفخفاخ وصفت بأنها وليدة صفقة سياسية هندستها رئيس

يقال إن مهمة الفخفاخ ستكون أسهل بكثير من سلفه الحبيب الجملي الذي أسقطت حكومته في البرلمان على اعتبار أن تقديم الأحزاب لأكثر من أربعين اسماً لرئيس الجمهورية لتكليفها بتشكيل الحكومة سيجعل من أمر اختيار رئيس الحكومة المكلف لفرقة الوزاري ميسراً وغير محفوف بآراء كثيرة من الأحزاب. كما تشي مواقف أهم الأحزاب الفاعلة أنها ذاهبة إلى تمرير الحكومة، فحتى حزب قلب تونس ولئن كانت له اعتراضات على تسمية الفخفاخ، فإنه من المرجح أن يزكي الحكومة الجديدة بمنطق المصلحة الوطنية تقتضي ذلك، كلها مؤشرات تؤكد أن رئيس الحكومة المكلف في وضع قوة لا ضعف إذا وضعنا أيضاً عاملاً آخر وهو تخوف بعض نواب البرلمان الذين قد يجبرون

ينطلق رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ في تونس، الخميس، بصفة رسمية في إجراء مشاورات مع الأحزاب البرلمانية والمنظمات الوطنية حول برنامج حكومته وفريقها الوزاري. مهمة تبدو أسهل بكثير مما اعترض حكومة الحبيب الجملي من مطبات في ضوء وجود مؤشرات سياسية تشي بتحصيل الفخفاخ رضا أهم الأحزاب الفاعلة، لكنها مهمة لن تكون في المقابل محصنة من الترضيات والمحاصصات التي تتقاطع فيها النوايا والمسارات داخلياً وخارجياً.

الفخفاخ، وثانياً لاستمالة الأحزاب البرلمانية التي تقدم نفسها للشعب على أنها منخرطة في الخط التوري.

يوصف قرار قيس سعيد باختيار الفخفاخ بأنه بمثابة المقامرة الراحبة التي تبقى إلى أن يتم تقديم تركيبة الحكومة ومن ثمة عرضها على البرلمان بطريق مفخخ بألغام الترضيات على أكثر من صعيد تتلزم فيه ثانياً الداخل بتحديات الخارج.

يدرك الرئيس التونسي أن الأحزاب وإن بدأ أكثرها متفاعلاً بشكل إيجابي مع هذا الحدث ومنها حركة النهضة وحزب تحيا تونس والتيار الديمقراطي وبرجة أقل حركة الشعب ما يجعل أمر تمرير الحكومة في البرلمان وتحقيق نصاب 109 نائب لنيل الثقة أمراً سهلاً، أنه الآن سيكون المسؤول رقم واحد مستقبلاً عن نجاحات الحكومة أو إخفاقاتها ولذلك من غير المستبعد أن تكون له أيضاً أدوار هامة وكلمة في مشاورات وتقاشات تركيبة الحكومة.

ولا يعد إلياس الفخفاخ لاعباً سياسياً جديداً فهو من كواد حزب التكتل الديمقراطي الاجتماعي الذي كان في الحكم إبان حكومات الترويكا بين 2011 و2013 مع حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي كان يتزعمه الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي، كما أنه حظي خلال الفترة المذكورة بتقلد حقيقتين وزاريتين، وزارة السياحة في حكومة حمادي الجبالي ووزارة المالية في حكومة علي العريض. أدخلت "حكومة الرئيس" جرعة سياسية على رأس الحكومة المرتقبة وهو ما يطرح قبل بدء المشاورات الرسمية، الخميس، حزمة من الأسئلة حول شكل حكومة الفخفاخ، هل ستكون حكومة كفاءات أم أنها ستكون سياسية في ضوء اتفاقات تحصل مع الأحزاب التي قد تشكل له حزاماً سياسياً.

وسام حمدي صحافي تونسي



تونس - تشير كل المعطيات

السياسية في تونس إلى أن الرئيس قيس سعيد تمكن من النجاح مبدئياً في تخطي أول حواجز تشكيل ما يعرف إعلامياً في تونس بـ "حكومة الرئيس". وضرب سعيد إثر تكليف إلياس الفخفاخ بتشكيل الحكومة موعداً آخر مع جماهيره الانتخابية يوصف بأنه لحظة انتصار لوعده الانتخابية على خلفية ما بدأ من ارتياح بين صفوف من انتخبوه. حين طرحت مسألة من هو الأقر الذي سيخفاه قصر قرطاج لتشكيل الحكومة الجديدة، كان أمام الرئيس العديد من الفرضيات التي تترجم بالنهاية بشكل ومضمون المقاييس التي سيرجح على إثرها كفة مرشح على آخر من بين الأسماء التي طرحتها الأحزاب البرلمانية المعنية بالحكم.

## رهان قصر قرطاج

كان أمام الرئيس عدة خيارات، منها ما يقوم أساساً على منطوق كمي يضع في حساباته وجوب إحاطة رئيس الحكومة المكلف بحزام سياسي يضمن لها ورقة العبور في البرلمان، ومنها ما يقوم على توجيهات سعيد الخاصة والمبنية على تلبية تطالعات جماهيره الراحبة لتعيين شخصية تتسلك منهج الثورة وتقطع مع كل من حكم بعد ثورة يناير 2011.

لكن قيس سعيد لم يحضر نفسه لا في زاوية الخيار الأول ولا في ركن الخيار الثاني، بل اختار التوفيق والدمج بين الخيارين، فربح كفة إلياس الفخفاخ، أولاً لإرضاء الشباب المتحمس الداعم له والذي اقترح عليه في جملة "بريهم" (كفاكم) خمس شخصيات من بينها

## الرجل الذي اختاره الرئيس التونسي لتشكيل الحكومة

السيارات. بعد ثورة يناير 2011، التي أنهت حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، التحق بحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، الذي قادته رئيس المجلس الوطني التأسيسي السابق مصطفى بن جعفر. واختير الفخفاخ في فترة حكم الترويكا ليشغل منصب رئيس المجلس الوطني لحزب التكتل، وكان مرشحاً للانتخابات الرئاسية الماضية، لكنه لم يتمكن من تجاوز الدور الأول من الاستحقاق الرئاسي الذي جرى في منتصف سبتمبر الماضي.

ويتساءل المعارضون لاختيار الفخفاخ، وهو الأقل دعماً من الأحزاب بين المرشحين، هل هو أدرهم؟ قد تثبت الأيام أن اختيار قيس سعيد، المرشح الأقل دعماً لتشكيل الحكومة، هو خطوة حكيمة. أما هل أن الفخفاخ أدرهم؟

فذلك أمر لن نستطيع الحكم عليه بشكل قاطع اليوم، وحدها مياه السياسة ستثبت إن كان الفخفاخ يجيد العموم.

أما الذين يترشحون لاختيار الفخفاخ فافتقروا بالقول "طالما اختاره رئيس الدولة، نحن راضون على هذا الاختيار".

الجملي، الذي طرحت اسمه حركة النهضة صاحبة الأغلبية البرلمانية. وينتمي الفخفاخ إلى مدينة صفاقس، ثاني المدن التونسية، من حيث الأهمية الاقتصادية؛ ولد فيها عام 1972، وتخرج من المدرسة الوطنية للمهندسين، تخصص هندسة سافر إلى فرنسا لمتابعة تحصيله العلمي، حيث نال درجة الماجستير في الهندسة الميكانيكية، من مدرسة "إيسنا" بمدينة ليون، وعلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة "إيسون".

وقبل عودته إلى تونس عام 2006، عمل في فرنسا وبولندا، في شركة عالمية للنظف. وتقلد إثر عودته إلى تونس منصب مدير عام شركة "كورتيل" المتخصصة في صناعة مكونات

الأوروبية التي سارعت لانتقالها من أزمته. خضعت اليونان والبرتغال وإيطاليا لمطالب وشروط الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. وكانت من بينها دول لجأت إلى بيع الجنسية مقابل المال. في هذا المناخ استلم الفخفاخ منصب وزير المالية في تونس، ولمدة أكثر من 500 كيلومتر، ووصلت إلى مصر وبلاد الشام؛ حتماً لن يستطيع أن يفعل الكثير، حتى ولو جئ للمنتصب باكثر الناس خبرة وكفاءة.

في ظرف عادي، يمكن الحكم على أداء أي وزير خلال عام أو أقل من عام، ولكن هل كان الظرف حينها عادياً في تونس؟ بالتأكيد لا. ماذا يستطيع أن يفعل وزير سياحة في بلد لم يمض على اندلاع الثورة فيه بضعة شهور، ثورة توسعت لتطال جيراناً يشاركونه حدوداً تمتد على طول أكثر من 500 كيلومتر، ووصلت إلى مصر وبلاد الشام؛ حتماً لن يستطيع أن يفعل الكثير، حتى ولو جئ للمنتصب باكثر الناس خبرة وكفاءة.

هل في هذا شيء من المنطق؟ كيف يكون ذلك، والشروط الأساس لصندوق النقد هو تقليص كتلة الأجور؟ رغم الإخفاقات، ما حدث في تونس وفق العالم أجمع، وبالمقارنة مع تطورات الوضع في دول الربيع العربي، لن نقول معجزة، ولكنه مثير حتماً للإعجاب.

دعونا نقرأ قرار اختيار الفخفاخ لتشكيل الحكومة من منظور آخر، وننوقف عن لومه في مهمة ما كان لأحد أن ينجح فيها ذلك الوقت، حتى وإن امتلك أكبر الخبرات وحاز أعظم الكفاءات. من هذه الزاوية، من هو الرجل الذي اختاره الرئيس التونسي لتشكيل الحكومة؟ هو إلياس الفخفاخ، 48 سنة، قيادي في حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، اختاره حزب تحيا تونس (14 نائلاً) للمنصب، بعد رفض البرلمان منح الثقة لحكومة الحبيب

علي قاسم كاتب سوري مقيم في تونس

علي قاسم كاتب سوري مقيم في تونس

نأمل أن يكون الغبار السياسي، الذي تصاعد مع طرح الرئيس التونسي قيس سعيد اسم إلياس الفخفاخ، لتشكيل الحكومة التونسية، قد هدا بعض الشئ، بعد مرور يومين من هذا التكليف.

ما من شك أن الأمر حمل الكثير من المفاجآت، ولكن ليس بالضرورة أن تكون تلك المفاجآت سلبية، كما عبرت عن ذلك معظم ردهود المتسارعة، ونقول إنها متسرعة لأن أغلب المنتقدين للقرار، لم يمنحوا أنفسهم الوقت الكافي للتحليل، والقراءة بين السطور.

يبدا أن الفترة التي أمضاها الفخفاخ ووزيراً في حكومة الترويكا متقلداً منصبين سياسيين لعبت دورها. شارك الفخفاخ حينها في أول حكومة منتخبة بعد الثورة، قادتها الترويكا (ائتلاف بين حركة النهضة الإسلامية، وحزبين علمانيين هما المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات) تم تعيينه وزيراً للسياحة في حكومة حمادي الجبالي، ابتداء من ديسمبر 2011 إلى مارس 2013؛ ولتوضيح الصورة نقول إنها مدة لم تتجاوز 14 شهراً.

إثر استقالة الجبالي، نهاية فبراير 2013، على وقع اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد، اختير الفخفاخ لمنصب وزير المالية بحكومة علي العريض، بين مارس 2013 ويناير 2014، أي لمدة عام واحد.

